الفصل الثالث

التوجهات السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية

obeikandl.com

obeikandl.com

إن السياسة الخارجية لدولة ما في المحيط الإقليمي والدولي إنما تتحدد بناء على عدد من المحددات الداخلية والخارجية وهذا الأمر يقتضي تقديم تعريف للسياسة الخارجية، حيث يعرف د. محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها " برنامج العمل الزمني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي " .

ولا شك أن أهداف السياسة الخارجية تختلف باختلاف الظروف المتباينة لكل دولة من الدول، إلا أنه يمكن بشكل عام أن تحديد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لكل دولة وذلك على النحو التالي :

1ـ المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي : ويكون ذلك من خلال :

ـ محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها .

ـ الدخول في محالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول .

ـ الحصول على معونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية .

2 ـ زيادة قوة الدولة : ويرتبط هذا الهدف بالهدف الأول، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها . فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من عوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية والتكنولوجية والنفسية إلى غير ذلك . وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى قوة الدولة .

3 ـ تطوير المستوى الاقتصادي للدولة : والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة، بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية .

إضافة إلى الأهداف السابقة يمكن القول بوجود جملة أيضا من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية منها :

1ـ العمل على نشر الأيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها .

2ـ العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي .

وفي هذا الصدد يسعى هذا المبحث للتعرف على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية والتغير الذي طرأ عليها في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 للوقوف على التغيرات التي تمت في السياسة الخارجية للمملكة وفي أي اتجاه كانت . و ذلك من خلال بعدين أساسيين هما :

أولاً: توجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

تقوم السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية – تاريخية – دينية – اقتصادية – أمنية – وسياسية ، وضمن أطر رئيسية أهمها :

- حسن الجوار مع كافة الدول خليجية والعربية
- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى
- تعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية
- دعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها

ـ انتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة
ـ القيام بدور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية

وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية، العربية، الإسلامية، الدولية، كما أن المملكة العربية السعودية حريصة على الوفاء بالتزاماتها الدولية مهما كانت مواقف الآخرين لأن ذلك نابع من موقفها الثابت والملتزم بما ارتضته من خلال أطر جماعية عربية أو خليجية أو إسلامية أو دولية.

ويمكن عرض السياسة الخارجية السعودية عبر الدوائر الرئيسية بالنسبة لها وذلك من خلال النقاط التالية:

1. الدائرة الخليجية:

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود والدائرة الخليجية تعتبر من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية وذلك لأسباب عدة أهمها أواصر القربى والارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربي إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها.

وإيمانًا من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها ورغبة منها في تحديد وتنسيق السياسة المشتركة، وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفقت إرادات قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام 1981م ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنها الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية – الأمنية – الاقتصادية – الاجتماعية العلمية – الثقافية. . الخ).

وترتكز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في الدائرة الخليجية على أسس ومبادئ من أهمها :

- إن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسئولية شعوب ودول المنطقة .
- حق دول مجلس التعاون في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة ، وتكفلها مبادئ القانون الدولي العام ، وذلك في مواجهة تحديدات خارجية كانت أم داخلية .
- رفض التدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول ، والعمل على الوقوف صفًا واحدًا أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة إياه اعتداء على البقية .
- تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية ، الاقتصادية ، الأمنية الاجتماعية ، الثقافية . . الخ من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول .
- تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان ، وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المصيرية ، وقد برز هذا التنسيق والتعاون جليًا في الأزمات التي مرت بالمنطقة وخاصة الحرب العراقية – الإيرانية ، والغزو العراقي للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق .
- العمل الدءوب والجاد على تصفية كافة الخلافات (خاصة الحدودية) بين دول المنطقة بالتفاهم القائم على مبادئ الأخوة وحسن الجوار .
- الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة مع إبلاء عناية خاصة للتنسيق حول السياسات النفطية لدول المجلس ، بما يخدم مصالحها باعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية لهذه الدول .

2. الدائرة العربية:

أدركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء (جامعة الدول العربية) والتوقيع على ميثاقها في شهر مارس من عام 1945.

وترتكز السياسة الخارجية السعودية في دائرتها العربية على مبادئ وأسس ثابتة منها:

- حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز طيب الله ثراه وأبنائه من بعده.
- ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربي بهدف توحيد المواقف العربية، وتسخير كل الإمكانيات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية.
- الواقعية والمتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واستقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية.
- الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها.

ونظراً لما تتمتع له المملكة من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية، فقد لعبت دوراً مهمًا كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية (سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى المحيط الإقليمي)،

انطلاقا من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي، فقد قامت بجهود توفيقية كان هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفت في عضد ووحدة الصف العربي.

وفي هذا الإطار أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا خاصًا بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولي، وعنصراً رئيسيًا في سياستها الخارجية ، ولا غرر في ذلك والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية ولم تتخاذل أو تتقاعس يومًا عن نصرة القضية تحت أي ذريعة بل نذرت نفسها لخدمة القضية نحو الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة.

3. الدائرة الإسلامية:

كان الإسلام ولا يزال أهم العوامل المؤثرة على عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية، فالمملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي، وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه استناداً إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وأن التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم.

وفي سبيل تحقيق التضامن الإسلامي سعت المملكة مع شقيقاتها الدول الإسلامية بإقامة منظمة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام 1962 ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969م واحتضنت المملكة مقريهما، وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم ، لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية المنكوبة ومناصرة المسلمين في قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية.

وبصفة عامة تسعى السياسة الخارجية السعودية في مجال العالم الإسلامي إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. تحقيق التضامن الإسلامي الشامل .
2. فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تهدف إلى دعم قدراتها ومواردها على مختلف المستويات .
3. التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة .
4. العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ، ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي
5. تفعيل دور الدول الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد .
6. تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم ، والدفاع عن حقوقهم الشرعية وفق مبادئ القانون الدولي العام .
7. تقديم الصورة المشرقة والحقيقية للدين الإسلامي وشريعته السمحاء والدفاع عن الإسلام من جميع ما ينسب إليه من ادعاءات وافتراءات محضة كالإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان

4. الدائرة الدولية :

تحرص المملكة العربية السعودية في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي . لذا تحاول المملكة أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية أخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات .

وتعتز السعودية بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام 1945م انطلاقا من إيمان المملكة العميق بأن السلام العالمي هدفًا من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي.

وإيمانًا من المملكة بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنشات الدولية عمومًا في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت إلى كل هذه المنظمات وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها.

كما تتمسك المملكة بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وتضطلع بدورها الاقتصادي لخير ورخاء العالم من خلال سياسية بترولية واقتصادية ومالية متوازنة، تأخذ في اعتبارها استقرار الاقتصاد الدولي ومصالح كل شعوب العالم الثالث قبل البحث عن أية مكاسب ذاتية مهما كان حجمها.

كما تسعي المملكة لأمن واستقرار المنطقة بل العالم أجمع، وتبذل الجهد في سبيل دعم كل ما من شأنه تحقيق الاستقرار، ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، ودعم التعاون الدولي المبنى على الاحترام والمنافع المتبادلة ، لخير الشعوب ورقيها وتقدمها.

ومن هذا المنطلق فإن المملكة تدعم المنظمات الدولية التي تسعي لخير البشرية وتعاونها وتجسد مواثيقها وأهدافها ، وفي مقدماتها منظمة الأمم المتحدة وفروعها

وأجهزتها، وتقدم المثل لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول في العالم كله، الذي يتطلع إليه سكان المعمورة بأمل عريض في الأمن والاستقرار والرخاء. وتعتبر الحرب العراقية الكويتية مثالاً واضحًا لسياستها ، فقد تدخلت بكل حزم لإعادة الحكومة الشرعية الكويتية إلى موقعها ، وسعت لذلك بكل الطرق الممكنة ، ولم تدخر وسعًا في الاستعانة بالدول الكبرى ذات الإمكانات الحربية في استعادة أرض الكويت من يد الغزو العراقي.

ويمكن القول أن السياسية الخارجية السعودية في المجال الدولي تستند على أسس ومبادئ مستقرة وواضحة ومنها :

- الحرص على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة.
- التزام المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وبعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تحل بالأمن والسلم الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم.

ثانيًا: أهم سمات السياسة الخارجية للدولة السعودية الحديثة:

لقد مرت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في العصر الحديث بالعديد من التطورات والتي تأثرت من خلالها بالعديد من الأحداث الجارية سواء على النطاق الإقليمي أو على النطاق الدولي، ومن الممكن في هذا المقام الوقوف على تفاعلات السياسة الخارجية السعودية عقب قيام الدولة السعودية الحديثة وذلك لتحديد الأنماط المختلفة للسياسة الخارجية والتغير الذي طرأ عليها نتيجة للتداعيات الإقليمية والعالمية.

لقد اتسمت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في العصر الحديث بالأصالة التي قامت على أساسها علاقات المملكة مع العالم الخارجي من التعامل الموضوعي المبني على ثوابت الإسلام والقيم العربية والمساهمة الإيجابية في استقرار ورخاء المجتمع الإنساني مع الإدراك العميق لحقائق توازن القوى مع المتابعة الدقيقة للمتغيرات على الساحة الدولية. وجاءت سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز امتداداً لسياسة الملك عبد العزيز رحمه الله الذي استطاع تشييد دولة تعتز بجذورها وتحرص على مبادئها وتصون سيادتها كما تدافع عن مصالحها في إطار التزامها بالمواثيق واحترامها للشرعية الدولية.

و لقد تنوعت دوائر السياسة الخارجية للمملكة وذلك كما يلي:

1. على الصعيد الخليجي:

أعطت السياسة الخارجية للمملكة أولوية كبيرة لهذه المنطقة الحيوية بحكم موقعها الإستراتيجي وأهميتها الاقتصادية والسياسية والأمنية بالنسبة للمملكة، فحرصت على القيام بدور فعال في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في عام 1401هـ بهدف تعزيز التعاون وتوحيد الطاقات وحفظ الأمن والاستقرار وخدمة المصالح للدول الأعضاء وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت التي ترتبط بوشائج القربى وتتشابه أنظمتها السياسية وتشكل عوامل اللغة والتقاليد والخلفية الحضارية قواسم مشتركة بينها وأصبح المجلس أحد النماذج البارزة للتعاون بين الدول.

وقد عملت الحكومات السعودية المتعاقبة في هذا الإطار على سلامة مسيرة مجلس التعاون واستشراف خططه المستقبلية وتنفيذها وإزالة العوائق التي تواجهه وحل الخلافات التي تطرأ بين دول المجلس ودفع جهود المجلس لإنجاز أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن أبرز إنجازات المجلس، تمسك دوله بسياسة عدم الانحياز

ودعم القضايا العربية والتركيز على سياسة الاعتماد على الذات والتنسيق في المجالات السياسية في المحافل الدولية تجاه القضايا الإقليمية والدولية وتحقيق تعاون كبير في مجال مكافحة المخدرات وإقرار إستراتيجية دفاعية وتوقيع اتفاقيات أمنية وثقافية واقتصادية موحدة والاتفاق على إقامة اتحاد جمركي على أسس مرحلية وفق جدول زمني محدد .

وانطلاقًا من حرص المملكة على تعزيز أواصر الأخوة القائمة وإرساء قواعد حسن الجوار مع دول شبه الجزيرة والخليج فقد وقعت المملكة مع سلطنة عمان في عام 1410هـ اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين الشقيقين وفي عام 1416هـ تم استكمال ترسيم الحدود بين البلدين بالتوقيع على اتفاقية الحدود الدولية . وفي عام 1420هـ تم التوقيع على الخرائط النهائية لترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر . كما تم التوقيع بين المملكة ودولة الكويت في عام 1421هـ على اتفاقية بشأن المنطقة الحدودية المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين البلدين 0 وكان لخادم الحرمين الشريفين دور كبير في احتواء الخلاف واختلاف وجهات النظر بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين حول قضية الحدود البحرية بينهما وبذل جهود متواصلة لحل ذلك الخلاف إلى أن تم إنهاء هذا النزاع الحدودي عبر الأسلوب السلمي في حل المنازعات .

وكانت للمملكة مواقف كبيرة من العدوان العراقي على دولة الكويت في 2 أغسطس 1990م والتي ساهمت في تحرير دولة الكويت وإعادة الشرعية إليها 0 وامتداداً لسياسة حسن الجوار وتعزيز الروابط في شبه الجزيرة العربية وقعت المملكة واليمن في العام 1421هـ الاتفاقية الدولية النهائية للحدود البرية والبحرية بين البلدين .

2. على المستوى العربي :

احتلت المملكة العربية السعودية مكانًا بارزًا في العالم العربي بفضل تمسكها بثوابت السياسة السعودية من الدعوة للوحدة والتضامن ومناصرة القضايا العربية بالإسهام الكبير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ودعم الصف العربي ونبذ الانقسام لتحقيق الأهداف المصيرية المشتركة في عالم تتنازعة الأحلاف والتكتلات، فكان احترام المملكة لدور جامعة الدول العربية وميثاقها والتزامها بمقرراتها أساسيًا باعتبار الجامعة مؤسسة تؤدي دورًا مهمًا في لم الشمل ورأب الصدع ودعم مسيرة العمل العربي المشترك لما فيه خير الأمة وعزتها. وكان لمواقف المملكة دور ريادي في حشد الطاقات العربية وتأكيد الثوابت العربية وإرساء أسس السلام العادل خاصة في الوقت الذي تصعد فيه إسرائيل عمليات الاستيطان الإسرائيلي والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني.

وكان من أشهر المواقف الخارجية السعودية في القضية الفلسطينية ما عرف بمشروع الأمير فهد في أغسطس عام 1981 والتي كانت المرة الأولى منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي تطرح فيها وجهة نظر عربية لحل الصراع العربي الإسرائيلي وإذا كانت مؤتمرات القمة العربية في بغداد وعمان قد طغى عليها رفض الخطوات المصرية للسلام مع إسرائيل فإن المقترحات السعودية تحركت خطوة أخرى أبعد من ذلك بتحديد نقاط معينة أو إجراءات محددة كأساس الحل الصراع.

وقد أشر الأمير فهد في الوقت الذي طرح فيه مشروعة التسوية السياسية أنه يتضمن مجموعة من المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها وهى مبادئ سبق للأمم المتحدة أن أقرتها وأعادت تأكيدها مرارا وهذا المبادئ هي:

أولاً: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت في العام 1967 بما فيها القدس العربية.

ثانيًا: إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد العام 1967.

ثالثًا : ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

رابعًا : تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة .

خامسًا : تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف ا لأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

سادسًا : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

سابعًا : تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام .

ثامنًا : تقوم الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ وأضاف .

الأمير فهد أن تنفيذ مثل هذه التسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية ومعقولة ولابد من تحقيقها وهى :

1. وقف الدعم الأمريكي اللا محدود لإسرائيل .
2. وضع حد للغطرسة الإسرائيلية التي يمثل مناحيم بيحن أبشع صورها .
3. التسليم بأن الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية .

ولقد جاء إعلان المقترحات السعودية في وقت كانت فيه معظم التطورات السياسية في المنطقة تشير إلى أن السعودية تلعب دوراً فعالا في المنطقة العربية ويتضح ذلك مما يلي :

- من الدور السعودي الذي لعبته في احتواء عديد من الأزمات التي شاهدتها المنطقة العربية كالأزمة اللبنانية والأزمة الأردنية – السورية وأزمة الصورايخ السورية والتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .
- جاءت المقترحات السعودية في فترة تسودها الدعوة إلى التضامن العربي والعودة إلى وحدة الصف العربي وخاصة ضرورة التوصل إلى اتفاق على أسس

الإستراتيجية العربية للتعامل مع قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي بعد ما أثارته الخطوات المصرية الإسرائيلية من خلافات ولاسيما بعد أن أعلن المسئولون المصريون أنه ليس هناك بديل عربي لاتفاقيات كامب ديفيد وبعد أن وجدت دول جبهة الصمود نفسها منغمسة في قضايا فرعية تشغلها عن التفرغ للقضية العربية .

- جاءت المقترحات السعودية بعد يوم واحد تقريبًا من زيارة الرئيس السادات لواشنطن وإعلان الإدارة الأمريكية والرئيس ريجان دعمهما لعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط على أساس اتفاقيات كامب ديفيد بعد تردد نسبى من الجانب الأمريكي سيطر على الشهود الأولى لتولى ريجان للسلطة .
- أن هذه المقترحات صدرت وسط الضجة التي شهدها المجتمع الأمريكي وعمليات الضغط والضغط المضاد من أجل إقرار صفقة الأسلحة الأمريكية التي تقدر بحوالي 8.5 بليون دولار ، وقد أتت المقترحات للتأكيد بأن السعودية تسعى إلى تثبيت الطرق السلمية لحل قضية الشرق الأوسط كما أنها تطرح البديل المناسب عربيا بدلا من سياسة كامب ديفيد التي تواجه بمعارضة عربية عامة .

3. على الصعيد الإسلامي :

سعت المملكة عبر سياساتها الخارجية الممتدة لعشرات السنين للتأكيد على التضامن الإسلامي وجمع شمل المسلمين من خلال بث الإخاء الإسلامي ونشر الدعوة الإسلامية والاهتمام بنشر الفكر الإسلامي ودعم جهود الشعوب المسلمة وإغاثة المنكوبين من خلال رابطة العالم الإسلامي والعديد من المؤسسات الفاعلة والأنشطة المتواصلة . فكانت المملكة صاحبة الأثر الأكبر في قيام منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم التعاون بين الدول الإسلامية ودعم كفاح الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على

كرامتها واستقلالها وحقوقها، وفي عام 1401هـ وقع زعماء الدول الإسلامية (بلاغ مكة) الذي أبرز التضامن الإسلامي وحدد معالم الطريق للعمل المشترك لتحقيق الأهداف الكبرى للأمة الإسلامية.

وبذلت الحكومات السعودية السابقة كل الجهود في دعم التعاون الإسلامي بكل الطرق فقد عقدت العديد من الاتفاقيات مع الدول الإسلامية في سبيل تعزيز التعاون الثنائي الذي يصب في النهاية في مصلحة الأمة الإسلامية، حيث تم في عام 1422هـ توقيع الاتفاقية الأمنية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما أقامت المملكة علاقات دبلوماسية مع الدول الإسلامية في آسيا والتي استقلت اثر سقوط الاتحاد السوفيتي سابقًا. كما وقفت المملكة سياسيًا ودبلوماسيًا إلى جانب ضمان سلامة الشعوب الإسلامية وممارسة حقوقها ضمن إطار الشرعية الدولية، ويتأكد ذلك من خلال العديد من القضايا منها التضامن مع شعب كوسوفا، والحرص على وقف النزاع في الشيشان، مع تقديم المعونات الإنسانية التي بلغت قيمتها حوالي 470 مليون ريال حتى عام 1422هـ، عبر " اللجنة السعودية المشتركة لإغاثة كوسوفا والشيشان.

4. على الصعيد الدولي:

على صعيد السياسة الدولية آمنت المملكة بأهمية التعاون في المجتمع الدولي حيث كانت المملكة من الدول المؤسسة الخمسين لمنظمة الأمم المتحدة ووقعت على ميثاق تأسيسها في عام 1364هـ / 1945م وأبدت المملكة اهتمامًا بتقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للمنظمة تأكيداً لدور الأمم المتحدة الأساسي في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتفعيل التعاون الإنساني في جميع المجالات.

وحظيت سياسة المملكة على الصعيد العالمي بالاحترام والتقدير نتيجة المصداقية التي تتمتع بها سياستها والمحافظة على التزاماتها التعاقدية واحترامها للمواثيق والأعراف الدولية واضعة في اعتبارها الأول الحفاظ على سيادتها واستقلالها

والمحافظة على مصالح الأمة العربية والإسلامية والتزامها الواعي بمواد ميثاق الأمم المتحدة واحترام المملكة لحقوق الإنسان وإتباع سياسة عدم الانحياز في علاقاتها الدولية ورفض سياسة الأحلاف والتكتلات العسكرية. وقدمت المملكة خلال السنوات الماضية مساعدات كبيرة لدول العالم بدون شروط، حيث بلغ إجمالي ما قدمته المملكة للدول من مساعدات إنسانية ميسرة من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والدولية حوالي 245 مليار ريال في الفترة من 1973ـ1993 م أي بنسبة 5ر5 في المائة من المتوسط السنوي الإجمالي للناتج الوطني في تلك الفترة في حين تبلغ النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للدول المانحة في مساعداتها للدول النامية بالا تقل فيما تقدم من مساعدات عن0.7 في المائة من دخلها الوطني، واستفاد من المساعدات التي قدمتها المملكة 70 دولة في مختلف القارات منها 38 دولة أفريقية و22 دولة آسيوية و10 دول نامية أخرى.

ووفقًا لتلك الأرقام أصبحت المملكة أكبر الدول التي تقدم المساعدات الإنسانية في العالم بهدف إنساني بحت وغير مشروط 0 ونتيجة الواقع الصعب الذي يعيشه ملايين الناس في كثير من دول العالم الثالث نتيجة للأوضاع الاقتصادية الدولية المضطربة قادت المملكة أكبر الحملات وبشجاعة كاملة لمخاطبة أثرياء العالم بحقيقة وخطورة الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية بل وسبقت الدول الأخرى بجعل معظم مساعداتها للدول الفقيرة منحًا غير مستردة وتوفير شروط ميسرة للغاية في القروض الإنمائية المقدمة إليها وخصصت لذلك الدعم مؤسسات وصناديق أدت دوراً كبيراً في مساعدة الدول النامية خاصة العربية والإسلامية منها، بل أعلن الملك فهد مراعاة لظروف تلك الدول الاقتصادية إسقاط ديون المملكة على دول منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماع قمة المنظمة بداكار عام 1412هـ.

ومن ثم فإن الصورة الإجمالية السابقة تعكس بجلاء ثلاثة أمور أساسية في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في العهود السابقة وهي :

- التمسك بالثوابت الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية .
- السعي الدائم لتحقيق مصالح الأمتين العربية والإسلامية والدفاع عن قضاياها والسعي الملتزم بتحقيق الأمن والسلم الدوليين .
- البعد الإنساني في سياسة المملكة والنابعة من مبادئ الدين الإسلامي الداعية للتراحم على المستوى العائلي والوطني والإنساني العام .

obeikandl.com